بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

الإنفاق العسكري الأمريكي يتصدّر ١١ دولة مجتمعة

بلغت نفقات الأسلحة العالمية ٢,٢٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٤٪ تقريباً، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ووجدت هيئة الرقابة العالمية أن الاتجاه كان بقيادة الدول الأوروبية التي عادت إلى مستويات الإنفاق في الحرب الباردة، على الرغم من أن الولايات المتحدة ظلت أكبر منفق في العالم على الحرب إلى حدّ بعيد. وقال الدكتور نان تيان، الباحث البارز في برنامج الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "إن الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري العالمي في السنوات الأخيرة هو علامة على أننا نعيش في عالم غير آمن بشكل متزايد". ويستمر الإنفاق العسكري الأمريكي في تحطيم الأرقام القياسية، حيث احتلّ المركز الأول للسّخاء العسكري لفترة طويلة. ووفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن ما يقرب من ٢٠ مليار دولار من الأسلحة التي شحنتها واشنطن إلى كييف في عام ٢٠٢٢ هي أكبر قدر من المساعدة الأمنية التي قدمتها دولة إلى دولة أخرى في عام واحد. بالإضافة إلى ذلك، ظلّت الولايات المتحدة الأكبر في الإنفاق العسكري في العالم عند ٨٧٧ مليار دولا؛ أكثر من إجمالي الميزانيات العسكرية للدول الـ١١ التالية ذات الإنفاق العسكري الأعلى مجتمعة. العديد من الدول الأخرى ذات الإنفاق المرتفع هم حلفاء لواشنطن، حيث تجاوزت النفقات العسكرية بين أعضاء الناتو ١,٢٣ تريليون دولار. وأوضح ويليام هارتونج، كبير الباحثين في معهد كوينسي، أن النفقات العسكرية المتزايدة هي علامة سيئة للسلام مع التأكيد على أهمية الدبلوماسية.

توسيع بريكس

قال سفير جنوب أفريقيا لدى بريكس (الكتلة غير الرسمية للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) إن ١٩ دولة أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى الكتلة، التي ستجتمع في كيب تاون يومي ٢ و٣ حزيران/يونيو لمناقشة التوسيع. ويبدو أن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط، وكذلك مصر وإندونيسيا، هي الأكثر احتمالاً للانضمام إلى بريكس بسرعة. وسيؤدي هذا التوسيع إلى زيادة ثروة الكتلة وربما تمكينها من التمويل والاستثمار في المزيد من المشاريع، ما قد يزيد من قدرتها على العمل كقوة موازنة للمؤسسات الغربية. ومع ذلك، فإن الدول المشاركة في بريكس، خاصةً إذا تمّ توسيعها، لديها مصالح متباينة بشكل كبير بعضها عن بعض، ما سيعيق قدرتها على التركيز على الأهداف المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في الانضمام إلى بريكس لا تعني بالضرورة أنها تتخلى عن علاقاتها الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة والغرب.

تخلّف أمريكا عن سداد الدّيون سيؤدي إلى كارثة اقتصادية

حذّرت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين يوم الثلاثاء من أنّ فشل الكونجرس في رفع سقف ديون الحكومة - والتخلّف عن السداد الناتج - سيؤدي إلى كارثة اقتصادية من شأنها أن ترفع أسعار الربا لسنوات قادمة. وقالت إن زيادة أو تعليق سقف الاقتراض البالغ ٣١,٤ تريليون دولار من المسؤولية الأساسية للكونغرس، محذرةً من أن التخلف عن السداد سيهدد التقدم الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة منذ وباء كوفيد-١٩.

على عكس معظم البلدان الأخرى، تضع أمريكا حداً صارماً لمقدار الاقتراض. ولأن الحكومة تنفق أكثر مما تأخذ، يجب على المشرعين بشكل دوري رفع سقف الديون. وقد طرح كيفين مكارثي، زعيم مجلس النواب الذي يسيطر عليه الجمهوريون، الأسبوع الماضي خطة من شأنها مضاعفة ٤,٥ تريليون دولار في خفض الإنفاق مع زيادة ١,٥ تريليون دولار في سقف الديون، واصفاً إياها بأساس المفاوضات في الأسابيع المقبلة. ويصرّ البيت الأبيض على أنه لا ينبغي ربط القضيتين، ومن المرجح أن يرفض مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون الاقتراح. في حين إن مناقشات سقف الديون أصبحت أكثر تواتراً، فإن الاختلافات في الكونجرس تتوسع لتشمل قضايا متعددة تؤثر على صورة أمريكا العالمية.